رقم الوثيقة : AMR 51/151/99

يُحظر النشر قبل الساعة الواحدة بتوقيت غرينتش يوم 21 سبتمبر /أيلول 1999

الولايات المتحدة الأمريكية: العنصرية والحقوق ووحشية الشرطة

في تقرير جديد لها ، كشفت منظمة العفو الدولية النقاب عن أن المبادرات التي اتُخذت في الولايات المتحدة مؤخراً، على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات لمواجهة وحشية الشرطة ، لم تعالج تماماً مشكلة العنصرية في أنشطة الشرطة.

ويبين التقرير، وعنوانه: **الولايات المتحدة الأمريكية: العنصرية والحقوق ووحشية الشرطة**، أن الوسائل المفرطة في العدوانية، بما في ذلك لجوء الشرطة إلى إطلاق النار دون مبرر، والشطط في استخدام القوة، وإساءة استخدام الكلاب البوليسية، والمضايقات ، لاتزال مستمرة في شتى أنحاء البلاد بشكل دؤوب يبعث على القلق.

ويتأثر بهذه الممارسات، على وجه الخصوص، أبناء الجماعات العرقية، وفئات أخرى، مثل المرضى عقلياً والمشردين والشواذ جنسياً والمختثين. ففي أحدث حالات إطلاق النار بدون مبرر من جانب الشرطة، على سبيل المثال، كان الضحايا من الأمريكيين ذوي الأصل الأفريقي وغيرهم من الأقليات ، وكان بعض الضحايا من الأطفال:

- **كاليفورنيا**- أغسطس /آب 1999. في حملة لمكافحة المخدرات نُفذت عند الفجر، داهم فريق من أفراد الشرطة منزل عائلة مكسيكية مهاجرة، وأطلقوا النار على كهل أعزل، يُدعى ماريو باز، في فراشه فأردوه قتيلاً. وذكرت الأنباء أن النار أُطلقت عليه مرتين في ظهره. ولم يتم العثور على أية مخدرات أثناء الحملة، كما كان إذن التفتيش صادراً باسم شخص آخر.

- **نيوجرسي** - يونيو/حزيران 1999. أُردي شخص أمريكي أعزل من أصل أفريقي بالرصاص في نيوجرسي، عندما حاول أن ينطلق بسيارته هرباً من سيارتي شرطة أطبقتا الحصار عليه بسد مطاردة بالسيارات. وقد أطلق ضباط الشرطة 27 طلقة على السيارة، وأُصيبت راكبة كانت مع القتيل بجروح في ساقها. وهذه القضية، التي لا تزال قيد التحقيق، هي الأحدث في سلسلة من الحوادث الغامضة التي قامت فيها الشرطة بإطلاق النار على سائقي سيارات عزل في نيوجرسي.

- إلينوي-يونيو/ حزيران 1999. قُتلت فتاة زنجية تبلغ من العمر 19 سنة ، وتُدعى لاتانيا هاغيرتي، برصاص الشرطة، عندما ظن الضباط خطأ أن الهاتف المحمول الذى تمسك به فى يدها هو مسدس.

وتقول أنجيلا رايت، الباحثة المعنية بالولايات المتحدة فى منظمة العفو الدولية " إن العنصرية ووحشية الشرطة مترابطتان بشكل وثيق في الولايات المتحدة، ولكن ثمة مشاكل أخرى. فكثيراً ما يتعرض المرضى عقلياً والمشردون والشواذ جنسياً لعنف يفوق الحد من جانب الشرطة في بعض المناطق."

ومن بين الحالات الأخرى.

- ميامي - مايو/أيار 1999: قام خمسة أو ستة من ضباط الشرطة بمطاردة لويس ريفيرا، وهو مشرد كان يتناول طعامه في أحد المراكز التجارية. وذكر الشهود أن الضباط رشّوا عليه رذاذ الفلفل الحار، وركلوه، وطرحوه أرضاً، وكبلوا يديه وقدميه ثم جرّوه إلى سيارة شرطة. وقد تُوفي بعد أقل من ساعة في أحد زنازين الشرطة.
- مدينة نيويورك- نوفمبر /تشرين الثاني 1998: زُعم أن اثنين من ضباط الشرطة، حضرا استجابةً لمكالمة تطلب مساعدة طبية عاجلة فى برونكس، قد اعتديا على جوليا لامور، وهي خنثى. وذكر الشهود أن الضابطين وجها إليها شتائم ودفعاها إلى الحائط عندما اكتشفا أنها خنثى، ثم داهم عدد كبير من الضباط شقتها واعتدوا على أفراد الأسرة.

ورغم أن عدداً متزايداً من أقسام الشرطة في الولايات المتحدة يخضع لنوع من الرقابة المدنية الخارجية، فإن كثيرا منها يفتقر إلى الإشراف الفعال. فمعظم تحقيقات الشرطة الداخلية بخصوص حالات إطلاق النار وغيرها من صور استخدام القوة تظل في طي الكتمان. وكثيراً ما تنتهى التحقيقات الإدارية أو الجنائية إلى تبرئة ساحة ضباط الشرطة الضالعين في حوادث إطلاق النار المثيرة للجدل أو حالات الإفراط في استخدام القوة، أو إلى فرض عقوبات هيّنة عليهم.

والجدير بالذكر أن المعايير الدولية تقضي بأن يكون استخدام القوة متناسباً مع قدر التهديد الذي يواجهه أفراد الأمن ، وأنه لا يجوز استخدام الأسلحة النارية إلا في حالات الدفاع عن النفس أو الدفاع عن آخرين من تهديد وشيك بالقتل أو الإصابة الجسيمة. ومع ذلك ، فإن الولايات المتحدة تشهد كل عام عشرات من مثل هذه الحالات التي سبق ذكرها ، مما يسفر عن خسارة جسيمة للعائلات ، فضلا عن التعويضات الباهظة التي تدفعها سلطات المدن في القضايا المدنية.

ويعرض تقرير منظمة العفو الدولية 15 توصية أساسية للسلطات الفيدرالية وسلطات الولايات من أجل مواجهة انتهاكات الشرطة ، بما في ذلك إدراج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في مبادىء السلوك الخاصة بأفراد الشرطة وبرامج تدريبهم ؛ والارتقاء بسبل محاسبة أفراد الشرطة ، وجمع معلومات يُعتد بها على المستوى القومي عن حالات الوفاة في الحجز وحوادث بإطلاق النار من جانب الشرطة، وهي حالات يوجد نقص شديد في المعلومات عنها في الولايات المتحدة.

وقد كان من شأن الحملة الحالية لمنظمة العفو الدولية عن حقوق الإنسان في الولايات المتحدة ، وكذلك جهود منظمات محلية داخل البلاد، أن تدفع بقضية وحشية الشرطة إلى موقع الصدارة في الخطط القومية بخصوص إصلاح الشرطة . حيث اتخذت إدارة الرئيس كلينتون خطوات هامة هذا العام لمواجهة المشكلة ، وخاصة فيما يتعلق بمعاملة الأقليات العنصرية.

ولكن أنجيلا رايت تقول إنه "بالرغم من ذلك، فإنه ينبغي على وجه السرعة تنفيذ التوصيات الخمس عشرة التي اقترحتها منظمة العفو الدولية، إلى جانب إرساء قدر أكبر من الشفافية في التحقيقات الخاصة بالشكاوى من وحشية الشرطة".

وتمضي رايت قائلة " لقد كان الرئيس كلينتون محقاً حين صرح مؤخراً في مؤتمر قومي عن وحشية الشرطة بقوله : "إننا لسنا مضطرين للاختيار بين الحفاظ على السلامة ومعاملة الناس معاملة حسنة."

****

للحصول على مزيد من المعلومات ، أو لطلب نسخة من التقرير أو لترتيب مقابلة ، يرجى الاتصال بمكتب الإعلام في منظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة ، هاتف : + 441714135566 ، أو الإطلاع على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت :

http : //www.amnesty.org